الأمم المتحدة S/PV.9913

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9913**

الخميس، 8 آيار/مايو 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد سيكيريس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	باكستان	السيد جادون
	بنما	السيد موسكوسو
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	الدانمرك	السيدة لاندي
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد فرح
	الصين	السيد سون لاي
	غيانا	السيدة بين
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد شي

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/270 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة على خدمتها وتضحياتها في سبيل دعم السلام في جنوب السودان. وتضطلع القيادة وحفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بدور هام في جنوب السودان في ظل استمرار تدهور الحالة الأمنية في البلد.

في الوقت الذي نجدد فيه هذه الولاية، فإن جنوب السودان على شفا حرب أهلية أوسع نطاقًا. ومع تصاعد التوترات وتزايد العنف، فإن الحاجة إلى السلام أمر بالغ الأهمية. وفي ضوء ذلك، سنصوت مؤيدين لمشروع القرار (S/2025/270) لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويجب أن يستخدم المجتمع الدولي تأثيره لإبعاد جنوب السودان عن حافة الهاوية، بما في ذلك من خلال البعثة.

يشكل تأثير النزاع على شعب جنوب السودان مصدرا للقلق. ونشعر بالانزعاج إزاء التقارير المتعلقة بالهجمات البرية وعمليات القصف الجوي والاستخدام العشوائي للبراميل المتفجرة والهجوم غير المقبول الذي استهدف مستشفى تابعا لمنظمة أطباء بلا حدود في 3 أيار/مايو. وقد أسفرت تلك الهجمات عن مقتل العديد من المدنيين ونزوح عشرات الآلاف. وتشير أيضا إلى احتمال العودة إلى النزاع العرقي.

ومع استمرار احتجاز النائب الأول للرئيس مشار وكبار المسؤولين في الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان وشن العمليات العسكرية ضد المناطق ذات الأغلبية من قبيلة النوير واستمرار الإجراءات الانفرادية التي يتخذها الرئيس كير ميارديت، فإن شرعية الحكومة التي تستند إلى اتفاق السلام لعام 2018 في خطر. إن شعب جنوب السودان يستحق السلام وحرية المشاركة في العمليات المدنية والسياسية وحكومة تستجيب لاحتياجاته.

ولكن الحكومة الانتقالية لم تتخذ الخطوات المطلوبة لإنهاء المرحلة الانتقالية سلميا ولم تُظهر أي إرادة سياسية لتنفيذ اتفاق السلام، مما يزيد من صعوبة الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتستمر الحكومة الانتقالية في فرض قيود على تنقل البعثة، مما يقوض بصورة كبيرة قدرتها على الوفاء بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين، وتواصل الحكومة طلبها غير المقبول بأن تخلي البعثة مقرها في تومبنق. ونصرّ على السماح للبعثة بتنفيذ ولايتها بلا عوائق على النحو المبين في تلك الولاية.

تعقد الولايات المتحدة العزم على أن تعود الأمم المتحدة إلى هدفها التأسيسي المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين. إن إمكانات المنظومة جديرة بالثناء، لكنها ابتعدت عن مهمتها الأصلية. وينبغي ألا تسعى ولايات حفظ السلام، بما في ذلك هذه الولاية، إلى تحقيق أهداف أيديولوجية يصعب تحديدها ويطرح تنفيذها على أرض الواقع صعوبة أكبر، بل ينبغي أن تركز على المهام الأساسية التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. باختصار، ينبغي أن يتمثل هدف بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في أن يصبح وجودها غير ضروري من خلال تمهيد الطريق للسلام الدائم وآمل أن نتفق جميعًا على ذلك. وسيكون اليوم الذي تنتفي فيه الحاجة إلى عملية حفظ السلام في جنوب السودان يوما سعيدا بالفعل.

ولتحقيق السلام ومنع تجدد نشوب حرب أهلية، يجب أن تتخذ الحكومة الانتقالية إجراءات بصورة عاجلة لإنهاء العنف وتهدئة التوترات السياسية وإطلاق سراح النائب الأول للرئيس مشار من الإقامة الجبرية وفتح حوار بين أطراف النزاع.

في الختام وبالنظر إلى تقاعس الحكومة الانتقالية حتى الآن، تكرر الولايات المتحدة الإعراب عن موقفها بأن تخصيص المزيد من الموارد المالية لعمليات التحضير للانتخابات التي جرى تأجيلها مرة أخرى هو أمر غير متسم بالمسؤولية. ونتطلع إلى الوقت الذي يهيئ فيه قادة جنوب السودان الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وحينئذ فقط ينبغي أن ينظر المجلس في تقديم دعم إضافي.

لقد كان الرئيس ترامب واضحًا تمامًا بأن الولايات المتحدة ستدافع عن قضية السلام النبيلة. وسيُحدَّد مدى نجاح المجلس بالنزاعات التي ننهيها. لقد حان الوقت الآن للقضاء على آفة الحرب في جنوب السودان. ونتطلع إلى العمل مع زملائنا أعضاء المجلس لضمان دعم الحكومة الانتقالية للبعثة في السنة المقبلة ونناشد الزملاء أعضاء المجلس الضغط على قادة جنوب السودان من أجل التوصل إلى حل سلمي وعاجل للنزاع الدائر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، باكستان، الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نال مشروع القرار 12 صوتا مؤيدا، دون معارضة، مع امتناع 3 أعضاء عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار باعتباره القرار 2779 (2025).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر والصومال وبلدي سيراليون، إضافة إلى غيانا (مجموعة 3+1).

تشكر مجموعة 3+1 الولايات المتحدة الأمريكية على المشاورات البناءة والمكثفة التي أجرتها خلال المفاوضات بشأن القرار 2779 (2025) المتعلق بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتكتسي ولاية البعثة أهمية بالغة في حماية عملية السلام وتهيئة الظروف المؤاتية لتنفيذ اتفاق عام 2018 المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. فالولاية تيسر حماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية والحفاظ على السلامة العامة – وكلها عوامل ذات أهمية قصوى لاستقرار جنوب السودان. وعملت البعثة بلا كلل، في الأسابيع الأخيرة، دعما لجهود الوساطة الحاسمة الرامية إلى استعادة السلام في جنوب السودان.

وفي هذا السياق، شاركت مجموعة 3+1 مشاركة بناءة في المداولات بشأن تجديد الولاية وتفاوضت بحسن نية طوال العملية. غير أننا نود أن نسلط الضوء على أنه لا يزال هناك شاغلان أساسيان لم يُتطرق إليهما في النص النهائي، بما في ذلك اقتراحنا بتلقي معلومات مستكملة عما أحرز من تقدم في التقارير المقدمة إلى المجلس بشأن النقل التدريجي لقاعدة تومبنق. فهذه المعلومات المستكملة تجسد بدقة المحادثات البناءة بين جنوب السودان والبعثة بشأن نقل قاعدة تومبنق. ويشكل نقل القاعدة طلبا مشروعا من جنوب السودان من أجل تطوير مطار جوبا الدولي، وهو طلب ينبغي تلبيته. وإضافة إلى ذلك، أُدرجت عدة تحفظات على الدعم الانتخابي. لكن مجموعة 3+1 صوتت تأييدا للقرار بهدف تعزيز الجهود التي تبذلها البعثة لضمان السلام والاستقرار في جنوب السودان، بما في ذلك، دون حصر، تقديم الدعم والتوجيه نحو تحقيق أول انتخاباتها الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر 2026. وستواصل مجموعة 3+1 العمل بشأن المسائل التي سُلط الضوء عليها والتي لا يتناولها القرار الحالي.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا لسيادة جنوب السودان ووحدته وسلامته الإقليمية، بينما نشدد على أهمية التعاون الكامل مع بعثات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): امتنعت باكستان عن التصويت على القرار 2779 (2025).

لنا ارتباط طويل بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فما زالت باكستان أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال العقود الستة الماضية. كما أننا بلد مساهم بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وباعتبارنا بلدا يؤيد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ما فتئنا ندعو إلى أن تحظى بعثات حفظ السلام بدعم كامل وموحد من مجلس الأمن. إلا أن هذه المهمة تصبح معقدة عندما تكون قرارات تحديد الولاية مسيّسة بلا ضرورة. وظل موقفنا الثابت هو أن ولايات بعثات حفظ السلام يجب أن تكون مصممة لتلبية الاحتياجات في الميدان، وليس وفقا للأولويات السياسية لأعضاء المجلس. فهذه الاعتبارات السياسية تعيق الدعم الموحد الذي تحتاج إليه البعثات لأداء ولاياتها بفعالية. وللأسف، يتناول القرار مسائل ليست لها علاقة مباشرة بالبعثة. وبالتالي، فقد منع ذلك، للأسف، من التوصل إلى توافق في الآراء في المجلس. ولم تُؤخذ في الاعتبار بعض الشواغل المشروعة التي أثارتها الدول الأعضاء خلال المفاوضات بشأن القرار. وحسب فهمنا، استنادا إلى الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام هايسوم في 16 نيسان/أبريل بشأن قاعدة تومبنق (انظر S/PV.9898)، توصلت حكومة جنوب السودان والبعثة إلى بعض أوجه التفاهم وهما بصدد تنسيق خطة عملية يقبلها الطرفان لنقل القاعدة. وكان ينبغي مراعاة هذا الفهم في نص القرار. وكما أكدنا في الإحاطة السابقة بشأن الحالة في جنوب السودان، يجب حل مسألة قاعدة تومبنق بطريقة ودية.

ونؤكد من جديد على دعمنا الكامل للبعثة وللممثل الخاص نيكولاس هايسوم. فلا تزال البعثة قوة استقرار في جنوب السودان، ونقدر تقديرا كبيرا تفاني أفراد البعثة وحفظة السلام التابعين لها، الذين يضطلعون بمهامهم في ظروف صعبة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر المملكة المتحدة أن تصوت اليوم مُؤيدة لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. فالبعثة تؤدي دورا حيويا في دعم السلام والأمن في البلد. وعدم الاستقرار الذي شهده البلد مؤخرا تذكير بأهمية البعثة، وتشيد المملكة المتحدة بعمل البعثة في تهدئة التوترات وحماية المدنيين. ومن المهم أن تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها كاملة – بسبل منها التمتع بحرية التنقل للعمل دون تدخل سياسي – ورصد انتهاكات حقوق الإنسان ودعم تقديم المساعدة الإنسانية.

وأخيرا، أود أن أشكر زملاءنا من الولايات المتحدة على عملهم المكثف في مجلس الأمن وخارجه، الذي كان أساسيا في تحقيق تجديد الولاية اليوم.

السيد سون لي (الصين) (*تكلم بالصينية*): تضطلع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بدور محوري في صون السلام والاستقرار في جنوب السودان منذ فترة طويلة. وما انفكت الصين، باعتبارها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في البعثة، تشارك مشاركة بناءة في المشاورات بشأن القرار 2779 (2025) المتعلق بتجديد ولاية البعثة. وندعم البعثة في تنفيذ ولايتها على نحو أفضل وتحسين عملياتها وتعديلها باستمرار استنادا إلى الاحتياجات الإنمائية لجنوب السودان، بما في ذلك احتياجاتها في مجال بناء السلام. وإلى جانب المجتمع الدولي، سنقدم مساهمات فعلية في عملية السلام بجنوب السودان.

ومن المؤسف أن القرار الذي جرى التصويت عليه للتو يتضمن عناصر عديدة تمارس ضغطا مفرطا على جنوب السودان، ولا علاقة لها بتجديد الولاية ولا تتماشى مع الواقع في الميدان. ولدى الصين تحفظات على عدة أجزاء من النص واضطرت إلى الامتناع عن التصويت.

أود أن أوضح النقاط التالية.

أولاً، يبذل جنوب السودان، بوصفه أحدث عضو في الأمم المتحدة، جهوداً حثيثة في السنوات الأخيرة للمضي قدماً في عملية السلام وتحسين حكم الدولة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ بعين الاعتبار الكامل المرحلة الإنمائية الحالية في جنوب السودان والتحديات التي يواجهها، وينبغي أن يستمر في التحلي بالصبر وتقديم التشجيع. ومع ذلك، يستخدم القرار لغة قاسية في عدد من المواضع، على سبيل المثال، من خلال التأكيد فقط على عدم إحراز تقدم في عملية الانتقال السياسي في البلد وإلقاء اللوم جزئياً على حكومة جنوب السودان لعدم كفاية التمويل لمؤسساتها الانتقالية والقوات الموحدة اللازمة، بينما لم يذكر الصعوبات الحقيقية التي تؤثر على الحالة الاقتصادية في البلاد، مثل الاضطرابات الإقليمية وتعطل صادرات النفط. ومن الواضح أن هذا ليس موضوعياً ولا متوازناً.

ثانياً، إن مسائل مثل الانتخابات والتمويل وإدارة الموارد كلها شؤون داخلية لجنوب السودان ويجب أن تحددها حكومة وشعب جنوب السودان بأنفسهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة جنوب السودان وملكيته احتراماً كاملاً وأن يمتنع عن فرض حلول خارجية يمكن أن تتدخل في الشؤون الداخلية لجنوب السودان. ومع ذلك، فإن القرار يضع متطلبات ومعايير غير واقعية بشأن الشؤون الداخلية لجنوب السودان، بل ويتعمد إضعاف حكومة جنوب السودان في مسائل من قبيل الاستعدادات للانتخابات والمساعدة الإنسانية وحماية المدنيين. ومن الواضح أن هذا غير بنّاء.

ثالثاً، لطالما حافظت حكومة جنوب السودان على تعاون جيد مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ويسرت تنفيذ ولاية البعثة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع الطرفين على معالجة خلافاتهما بشكل صحيح بروح الحوار والتشاور. ومع ذلك، يصرّ القرار على إدراج مسائل مثل نقل قاعدة تومبينغ، على الرغم من شواغل جنوب السودان وبلدان أفريقية أخرى، ويمارس ضغوطاً أحادية الجانب على حكومة جنوب السودان في الوقت الذي يشارك فيه الطرفان في مشاورات ودية. واتخاذ خطوات من هذا القبيل لن يؤدي إلا إلى إرسال إشارة خاطئة وزيادة التوتر بين الطرفين. وهذا بالتأكيد لا يساعد على حل المشاكل.

وقد أكدت الصين في العديد من المناسبات أن تولي وضع المسودة الأولى مسؤولية وليس امتيازا. وهذه المرة قام واضع المسودة الأولى بتأخير عملية التشاور مرارا وتكرارا، ولم يسمح بوقت كافٍ لجميع الأطراف لدراسة ومناقشة الأمر. وقد صوّت أعضاء المجلس قبل أسبوع على اتخاذ القرار 2778 (2025)، مع تمديد تقني لفترة قصيرة، وذلك من أجل بناء المزيد من التوافق في الآراء. ومع ذلك، فإنه من المخيب للآمال بشدة أن يدفع واضع المسودة الأولى لإجراء تصويت في الوقت الذي لا تزال فيه الأطراف منقسمة. ونحث واضع المسودة الأولى على اتخاذ موقف موضوعي وعادل، وأن يتحمل مسؤولياته الواجبة بفعالية، وأن يبذل جهوداً صادقة للحفاظ على وحدة المجلس وصياغة أوسع توافق ممكن في الآراء.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): لقد امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار 2779 (2025) الذي أعدته الولايات المتحدة بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

أود أن أؤكد في البداية أن روسيا تدعم بشكل كامل الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ورئيسها السيد نيكولاس هايسوم. وما هو مطلوب الآن على وجه الخصوص هو الجزء الخاص بحفظ السلام من ولايتها – المهام المتعلقة بالحفاظ على الاستقرار والأمن في جنوب السودان وحل المسائل الإنسانية. وكما نرى، فإن البعثة تتعامل مع تلك المسائل بنجاح.

أما فيما يتعلق بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في التحضير للعملية الانتخابية، فإننا نعتقد أن على أبناء جنوب السودان أنفسهم أن يضطلعوا بالدور الرئيسي في هذا المجال، وينبغي للأمم المتحدة أن تدعم العملية وتقدم توصيات خبرائها وتساعد في الخدمات اللوجستية.

ولسوء الحظ، وللعام الثاني على التوالي، اختار الأمريكيون واضعو المسودة الأولى في ملف جنوب السودان ممارسة الضغط على حكومة جنوب السودان في نص القرار. وفي الوقت نفسه، فإنهم يشعرون بالحرج من تسمية الأمور بمسمياتها، كما حدث في جميع نواتج المجلس حتى عام 2024. وبدلاً من ذلك اقترحوا اختصارات يصعب نطقها كحل وسط، وذلك للتأكيد على الوضع المؤقت للسلطات ليس إلا. إننا نعتبر أن الربط بين هذا التغيير وكون جوبا لم تجرِ انتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024 وقيامها بتمديد الفترة الانتقالية لعامين آخرين، هو ربط غير مناسب وغير منطقي. لقد تم تمديد الفترة الانتقالية بطريقة مماثلة في عام 2022. وقد يبدو هذا الأمر تقنياً، ولكنه بالنسبة لنا يدل على موقف مهين تجاه حكومة جنوب السودان الحالية. وبالنظر إلى مثل هذه التصرفات، فلا عجب أن تكون جوبا مرتابة إزاء ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة.

فبدلاً من التأكيد على التقدم الذي أحرزه جنوب السودان في العملية السياسية واعتماد عدد من القوانين التشريعية المهمة، ينصب التركيز في النص على عدم كفاية الجهود المبذولة، مصحوباً بالنقد والتهويل غير المناسب.

لا نقبل ما ورد في النص من مناشدات للحكومة لإنشاء آليات تضمن إعفاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والكيانات الإنسانية العاملة في البلد، ولسبب ما، إعفاء البعثات الدبلوماسية أيضا، من الضرائب والرسوم التي يفترض أنها غير قانونية. لا يتناول اتفاق مركز القوات سوى حفظة السلام. ونعتبر أنه من غير المناسب أن يستخدم فرادى أعضاء المجلس قرار المجلس لحل مشاكل التفاعل الثنائي مع جوبا.

إننا لا نعتبر أن من الضروري التضخيم المصطنع لمشاكل التعاون بين جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، خاصة وأنه يجري حلها من خلال الحوار البناء. وهذه المحاولة لمجاراة الأمم المتحدة قد تأتي بنتائج عكسية على البعثة نفسها، التي للأسف تكون أحياناً هدفاً لهجمات لا أساس لها من البلد المضيف.

وأخيرا، فإن التركيز المفرط في القرار على موضوع العنف الجنسي أمرٌ فظيع. ومن اللافت للنظر أن هذه العبارة تظهر في الوثيقة ما لا يقل عن 30 مرة. والأمر نفسه يصدق على التحديات المناخية. ودون التقليل من أهمية هذه المواضيع، فإننا نعتقد أنها نتيجة لمسائل سياسية واقتصادية أكثر أهمية ما زالت عالقة.

ونود أن نسترعي انتباه المجلس إلى أناتخاذ المجلس، بمبادرة من الولايات المتحدة، وللسنة الثانية على التوالي، اتخذ لقرار متكامل بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قد سبقه تمديد تقني لولايتها. ومع ذلك، لا يتم اغتنام الوقت الفاصل بينهما للنظر بأمانة في مواقف جميع أعضاء المجلس أو لإجراء تبادل مفتوح للآراء. إننا نقترح أن يفكر زملاؤنا الأمريكيون بجدية في فعالية جهودهم ومبرراتها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جميع الذين يحتفلون اليوم بالذكرى السنوية الثمانين للنصر العظيم. ففي مثل هذا اليوم – 8 أيار/مايو بتوقيت أوروبا و 9 أيار/مايو بتوقيت موسكو – من عام 1945، في إحدى ضواحي برلين، تم التوقيع على صك الاستسلام غير المشروط للقوات المسلحة الألمانية، إيذانا بالهزيمة الكاملة للنازية. وقد اضطلع الاتحاد السوفيتي وجيشه الأحمر بدور حاسم في تحقيق تلك الغاية. إننا اليوم نحيي جميع الذين ضحوا بأرواحهم على مذبح النصر في ساحة المعركة وأولئك الذين عملوا بإيثار في الوطن، ونعرب عن احترامنا وامتناننا الكبيرين لهم. وبدون ذلك، كان من المستحيل إنشاء الأمم المتحدة. إننا على ثقة من أن إرث النصر العظيم سيستمر في المساهمة في تعزيز وتطوير العلاقات المثمرة بين البلدان على أساس مبادئ المساواة وتقرير المصير للشعوب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد نياولا أمايكوي (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم بحرارة، سيدي الرئيس، على رئاستكم لشهر أيار/مايو. ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

وتعرب جمهورية جنوب السودان عن تقديرها العميق لمشاركة المجلس المستمرة في دعم السلام والأمن والتنمية في بلدنا. ونقدر شراكتنا الطويلة الأمد مع الأمم المتحدة ونظل ملتزمين بالعمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة في السعي لتحقيق الاستقرار والازدهار في جنوب السودان.

وبينما نرحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فإننا نعرب بكل احترام عن قلقنا من أن بعض المدخلات التي قدمتها حكومة بلدنا خلال عملية الصياغة لم ترد بالكامل في القرار النهائي (القرار 2779 (2025)). ونحن على ثقة من أن المشاورات في المستقبل ستسمح بمراعاة منظورات البلد المضيف على نحو أكثر شمولاً وتوازناً.

وقد لاحظنا أيضاً بعض الأحكام الواردة في القرار التي يبدو أنها تتجاوز الأهداف الأساسية للبعثة. وغني عن البيان أن الولاية الأساسية للبعثة تظل هي حماية المدنيين ودعم عملية السلام. ولكننا نشعر بالقلق إزاء التركيز المتزايد على مسائل مثل حماية البعثات الدبلوماسية، والتي تظل، بموجب القانون الدولي واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، مسؤولية سيادية للبلد المضيف. ويرد مزيد من التوضيح لهذه الأدوار في اتفاقية البلد المضيف والترتيبات الثنائية.

ونؤكد كذلك، بكل احترام، على موقفنا فيما يتعلق بالبنية التحتية الوطنية والسيادة الوطنية. وأي دعم تقدمه البعثة يجب أن يتماشى تماماً مع الحقوق السيادية لجنوب السودان وأولويات التنمية الوطنية لديه. وسيساعد استمرار الحوار في ضمان التفاهم والوضوح المتبادلين بشأن تلك الأدوار والمسؤوليات.

وفيما يتعلق بمسألة الضرائب، نعيد التأكيد على أن المخاوف السابقة كانت مسائل معزولة، وقد عولجت بحسن نية وهي لا تجسد السياسة الرسمية للحكومة. ولا نزال ملتزمين بالحفاظ على بيئة تعاونية وشفافة.

وفيما يتعلق باتفاق مركز القوات، نشير إلى أنه وُقِّع بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية جنوب السودان في عام 2011. ولا يزال هذا الاتفاق سارياً وملزماً، بغض النظر عن المراحل الانتقالية أو التغييرات المصطلحية. ونحن على ثقة بأن المراجع المقبلة ستجسد بدقة مركزه القانوني ومقصده.

وعلى الرغم من هذه المخاوف، فإننا نؤكد من جديد التزامنا الكامل بأهداف البعثة وأهداف الأمم المتحدة بوجه أعمّ في بلدنا. ونحن على استعداد لمواصلة التعاون والحوار القائم على الاحترام والمشاركة البناءة.

أخيراً، نعرب عن خالص تقديرنا لجميع أعضاء المجلس على دعمهم المستمر. ونعرب عن امتناننا بشكل خاص لمجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحد، مجموعة 3+1 – وهي الجزائر وسيراليون والصومال وغيانا – لدفاعها الثابت عن المنظورات الأفريقية. كما نشكر الصين والاتحاد الروسي وباكستان على مواقفهم المبدئية وتواصلهم البناء طوال عملية التفاوض.

ولا يزال جنوب السودان ملتزماً بالعمل مع جميع الشركاء في تعزيز السلام والأمن والتنمية لصالح جميع أبناء شعبنا.

رُفعت الجلسة الساعة 15/35 .